ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X
مجلة أبعاد
مجلد 09، العدد 01 (خ)، 2022

الاحصاء العام للسكان والسكن، مصدر لجمع البيانات الاحصائية

The General Population and Housing Census, source of statistical data collection

يحي لعمارة محامد Lamara Mahammed Yahia* yahia.lamara@univ-mosta.dz	علم السكان	جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر مخبر دراسات الفكر الاسلامي في الجزائر بسيدي بلعباس

****

تاريخ الإرسال: 2021/09/10 | تاريخ القبول: 2022/04/29 | تاريخ النشر: 2022/05/05

ملخص: بالنسبة لعامة الناس، لا يكاد يستخدم التعداد أكثر من معرفة عدد السكان. إنه هدف متواضع لمثل هذه العملية الشاملة. في الواقع، يُعد من أهم ما يمكن أن تقوم به الدولة لمعرفة السكان وخصائصهم، المساكن وكيفية تعميرها عند فترة محددة. يوفر المعلومات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة، لتقييم سياسة التنمية ووضع التوقعات. إنه موجه للتخطيط والتنمية الإقليمية وإلا، كيف يمكننا فهم الوضعية التنموية وتحديد احتياجات السكان، إذا لم يتوفر لدينا بيانات عن الموارد البشرية، الخصائص الاجتماعية والديموغرافية وتوزيعها المكاني، من أجل معرفة أي نقاط من الإقليم سيتم نشر الأعمال المخطط لها.

لا يقتصر الغرض من التعداد على ما ذكرناه أعلاه، فالمنهجين الوصفي والتاريخي الذي سوف نعتمد عليهما في هذا المقال كافيان بمراعاة جميع مزاياه. سنحاول زرع الثقافة الإحصائية ومن ثمة كبح الجهل الاحصائي المتفشي في المجتمع ومحاولة إثارة القارئ تجاه القضايا السكانية وسبل التنمية.

كلمات مفتاحية: الإحصاء العام للسكان والسكن؛ التعداد؛ الديوان الوطني للإحصائيات؛ البيانات الإحصائية؛ التنمية.

Abstract: For the general public, the census is used just for knowing the number of the inhabitants. It is a very modest goal for such a large-scale operation. In fact, it is one of the most important things the state can do to know the population and its characteristics, housing and how it is occupied at a specific time. It provides the basic information on which the state relies to assess development policy and define expectations. It is oriented towards regional planning and development. Otherwise, how to understand the development

* المؤلف المرسل: yahia.lamara@univ-mosta.dz

situation and determine the needs of the population, if we do not have data on human resources, socio-demographic characteristics and their spatial distribution, in order to know which points of the region will be designated for the planned works.

The purpose of the census is not limited to what we have mentioned above, the descriptive and historical approaches on which we will rely in this article are sufficient to take into account all its advantages. We will try to cultivate the statistical culture and thereby curb the statistical ignorance established in society and try to excite the reader attention towards population issues and ways of development.

Key words: The general population and housing statistical census; Census; National Bureau of Statistics; Statistical data; Development.

1. مقدمة:

يتم تنفيذ الإحصاء العام للسكان والسكن RGPH في الجزائر كل 10 سنوات في مدة 15 يوما، بينما التحضير يدوم سنتين قبل التنفيذ الفعلي، وبالتالي تم إجراء آخر وخامس تعداد سنة 2008، وكما كان مخطط، سيشرع الديوان الوطني للإحصائيات في تنفيذ التعداد السادس سنة 2018، للأسف الشديد الوضعية الاقتصادية أو بالأحرى الأزمة المالية التي مرت بها الجزائر آنذاك حالت دون ذلك، مما أخر العملية لسنوات. منذ الفاتح يناير 2019، شرعت الجزائر في التحضير للإحصاء العام السادس للسكان والسكن بوتيرة متسارعة إلى حد ما لتدارك التأخير، وتم تحديد شهر نوفمبر 2020 كمرجع زمني لتنفيذه على أرض الواقع، كما يظهر جليا في الشكل 3 أسفله، لكن العملية باءت بالفشل مرة أخرى وتذبذبت من جراء جائحة كوفيد 19 المستجد، وهذا ما جعلها تدخل سنتها الخامسة.

- بماذا يتعلق الأمر بالضبط إذا؟
- لماذا الاحصاء العام للسكان والسكن؟
- ولتحديد الاحتياجات السكانية، من حيث الصحة، التعليم، السكن، التوظيف والترفيه، وما إلى ذلك، هل يمكننا الاعتماد على إحصائيات هذا الأخير؟ بمعنى أدق هل الاحصائيات مفيدة؟

تحت هذه التسمية، ينفذ الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ. /O.N.S.) أضخم نشاط إحصائي على المستوى الوطني من أجل معرفة السكان بدقة وفقًا لمختلف المتغيرات

(الجنس، العمر، المهنة...) ومساكنهم (المشغولة، الشاغرة وذات الاستعمال المهني) ومميزاتهم، وأيضًا، كما سنرى لاحقًا، للإقليم أو الرقعة الجغرافية التي يعيشون فيها... في الواقع، يتألف الاحصاء من مجموعة من العمليات المعقدة والمترابطة بشكل وثيق والتي تهدف إلى جمع، تنظيم، تحليل ونشر المعطيات المتعلقة من جهة بالخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية لجميع السكان في منطقة معينة ومن جهة أخرى كافة المحلات المستخدمة للسكن أو تلك المخصصة للاستعمال المهني وكيفية استغلالها. ومن مميزات هذه المعطيات أنها تخص:

- كل فرد وكل مسكن مهما كان نوعه (منزل فردي، شقة في عمارة، نزل، بناء قصديري،...إلخ) فضلا عن مختلف مميزات السكن والخصائص الفردية لأفراد الأسرة.
- جميع أفراد الأسر المقيمين في رقعة معينة (السكان الأصليين، الأجانب، البدو الرحل، السكان المعدودون على حدى، الأشخاص بدون مأوى معين أي المتشردين،...إلخ).
- جمع المعطيات في "تاريخ مرجعي" موحد وثابت عبر كامل التراب الوطني والذي يوافق لية أول يوم من التعداد، أي أن عملية الجمع هذه تُجرى وكأن العداد قد قام بها في أول يوم من بدء عملية الإحصاء. "وذلك من أجل تفادي ما أمكن من الأخطاء الناجمة عن تنقلات السكان أو عن الولادات والوفيات أثناء عملية التعداد"[1]

إن الغرض من هذه العملية ليس معرفة عدد السكان فحسب، كما يتبادر في أذهان العامة بل إن أهميتها تفوق هذه الغاية لتصل إلى حصر الحاجيات الأساسية للساكنة مرورا بضمان التنمية الاقتصادية. نتائج التعداد أداة ضرورية لممارسة سياسة فعالة في مجموعة من الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار لضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة ورفع مستواهم المعيشي، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها البنية التحتية الأساسية والظروف الاجتماعية والصحة والتشغيل والأمن والتعليم.... في هذا السياق، ذهب دومنيك

[1] الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، التعداد العام للسكان والسكن 1987، تعليمات للمأمورين بالتعداد، الجزائر، (1987)، ص:20.

تابوتين Dominique TABUTIN[1] في مؤلفاته الى اعتبار التعداد "أداة لجميع عمليات التخطيط instrument de toute planification".

البيانات الإحصائية المتوفرة بعد الاستقلال مباشرة هي إرث الإدارة الاستعمارية، إنها "تشكل مصدر اهتمام دائم للسلطات العمومية باعتبارها سمة من سمات السيادة الوطنية."[2] في هذا السياق، يحتل الديوان الوطني للإحصائيات ONS، المؤسسة الحكومية الجزائرية المخولة بجمع البيانات الإحصائية، مكانة بارزة في المنظومة الاحصائية الجزائرية. لقد نصت المادة 9 من القانون المؤرخ في 25 أوت من سنة 1962 على مهام هذا الهيكل تحت تسمية "المديرية الفرعية للإحصاء" كما يلي: جمع، تركيز، انشاء، تحيين، ترجمة واستغلال المعطيات والمعلومات الاحصائية من كل نوع وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد، الديمغرافيا، المالية وكذا الحالة الاجتماعية والصحية للبلاد. في الشهر الموالي أي بتاريخ 22 سبتمبر 1962، تم التوقيع على مرسوم يقنن التنسيق، المراقبة، الالتزام والسرية فيما يخص الاحصائيات. وهكذا، ينص المرسوم على أنه تم "انشاء لدى المديرية الفرعية للإحصائيات - حاليا الديوان الوطني للإحصائيات -، لجنة مراقبة مكلفة بتنسيق دراسات المصالح العمومية التي تقتضي انشاء تحقيقات والاقرار بأهميتها، الاعتراف بمنفعتها العمومية..."[3]

الديوان الوطني للإحصائيات هي المؤسسة المركزية للإحصائيات التي تتمتع بكونها مؤسسة عمومية وطنية بصلاحيات ووسائل المرفق العام. وسعت المراسيم التشريعية اللاحقة الى حد كبير مهام الديوان وإطار تدخله بما يلي: السهر على اعداد وتوفير ونشر المعلومات الاحصائية والدراسات الاقتصادية المئتمنة والمنتظمة والملائمة لإعداد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسطرها السلطات العمومية ومتابعتها. في الواقع، بالإضافة إلى دوره الإداري للجنة الفنية التنفيذية (متكونة من أعضاء ممثلين للجنة الوطنية المشكلة من الوزرات والمؤسسات المعنية)، فهو يضع الملف الفني

[2] أستاذ فخري في الديموغرافيا بجامعة لوفان الكاثوليكية. من مؤلفاته: التحولات الديمغرافية والمجتمعات Transitions démographiques et sociétés، وفيات الرضع والأطفال في الجزائر Mortalité infantile et juvénile en Algérie وغيرها.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، حوصلة إحصائية 1962 / 2011، الجزائر، 2013، ص:1.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية على الموقع التالي: https://www.google.com/search?client=firefox-b- d&q= الجريدة + الرسمية + الجزائرية، تاريخ التصفح (04، 08، 2021، على الساعة 00، 21)

للإحصاء العام للسكان والسكن، يضمن تدريب وتكوين الموظفين، يراقب ويتابع تنفيذ الأعمال في الميدان ويربط بين عمليات مختلف القطاعات ذات الصلة، يستغل النتائج، يحللها وينشرها.

من خلال عرض كامل لمحتويات هذه المقدمة، سنحاول في هذه الورقة وصف وتحليل مصدر هام من مصادر جمع البيانات الإحصائية، وبالتالي زرع وتنمية الثقافة الإحصائية وكبح الجهل الاحصائي السائد في المجتمع، محاولين إثارة فضول القارئ تجاه القضايا الديمغرافية وسبل التنمية على حد سواء.

2. تعاريف ومصطلحات

الديوان الوطني للإحصائيات، ومن أجل التمكن من إنجاز مهمة الجرد الشامل على أكمل وجه، اعتمد على مجموعة من التعاريف والمفاهيم، دونها في دليل العداد على شكل تعليمات للمأمورين بالتعداد وفي ملفات أخرى، والتي من شأنها مساعدة القارئ في فهم فحوى هذه الورقة البحثية.

1.2. السكان المستهدفون في الاحصاء العام للسكان والسكن[1]

- **الأسرة العادية:** تتكون من شخص أو مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن، يحضرون ويتناولون معا أهم الوجبات وتحت مسؤولية رب الأسرة (سواء كان رجلا أو أنثى مقيم، يعود إليه قرار استخدام دخل الأسرة ويعترف به أفراد الأسرة كرئيس لهم، أو الذي يصرح بنفسه كونه كذلك). غالبا ما يربط هؤلاء الأشخاص قرابة دم أو زواج أو مساهرة، يمكن لشخص واحد أن يشكل أسرة عادية.

أفراد الأسرة: هو كل فرد مقيم في الأسرة منذ ستة (06) أشهر على الأقل.

- **الأسرة الجماعية:** تتكون من شخصين أو أكثر وهي لا تستجيب للمقاييس المذكورة آنفا بالنسبة لتعريف الأسرة العادية، يعيش هؤلاء الأشخاص جماعيا في مسكن واحد أو في غرف فردية أو جماعية، عادة ولأسباب مهنية يمكنهم تناول الطعام معا. في هذا النوع من الأسر لا وجود لرب أسرة. مدة الإقامة تكون سنة (06) أشهر على الأقل وبدون انقطاع في المسكن الجماعي، الورشة...الخ. ويتمثل هؤلاء الأشخاص عادة في عمال يعيشون في نفس المسكن، مثل مستخدمو مصلحة الفنادق، عمال الورشات المؤقتة

[1] الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، دليل العداد، الاحصاء العام الخامس للسكان والسكن، الجزائر، 2008، ص:7

لقطاع الأشغال العمومية وحفر الآبار وقواعد شركات النفط والغاز، الموسميون الزراعيون...

- **الأسرة الراحلة:** تُعرف بأنها أسرة تعيش في الخيم وتنتقل دوريا أو باستمرار.
- **السكان المعدودين على حدى:** هي فئة من أشخاص ملزمة بالعيش معا بدلا من العيش في الأسرة العادية لمدة تفوق سنة (06) أشهر وذلك لمختلف الأسباب (أمنية، لاختراق القانون، للتكفل والمساعدة الاجتماعية)، يدخل ضمن هذا الفئة: الأشخاص المقيمين في المؤسسات العسكرية أو ما شابهها والذين لا يكونون أسرة عادية، السجناء في السجون ومراكز الحجز، أشخاص يعيشون في المؤسسات الخيرية ودور المساعدة الاجتماعية (دور المسنين، دور الأيتام...) وأشخاص بدون مأوى معين.

2.2. المساكن المستهدفة في الاحصاء العام للسكان والسكن[1]

جميع المباني السكنية وخصائص المساكن. يتعلق الأمر هنا بمعرفة حالة المسكن أثناء التعداد، في الواقع نميز ثلاث حالات:

- **مساكن مأهولة (مسكونة / مشغولة):** من طرف أسر حاضرة أو أسر غائبة مؤقتا.
- **مساكن غير مأهولة (شاغرة):** مساكن ثانوية أو موسمية، غير مسلمة لأصحابها، مهجورة أي أن أصحابها تخلى عنها لأسباب ما لا سيما في المناطق المبعثرة، مساكن شاغرة لا يمكن تصنيفها ضمن الحالات المذكورة آنفا (للكراء، للبيع، ...الخ).
- **سكن مهيأ للاستخدام المهني:** يتعلق الأمر بالمساكن المعدة أساسا للإسكان لكنها مخصصة فقط لممارسة النشاطات المهنية (مثل: مسكن في عمارة يستعمل كمكتب عمومي، مهندس معماري، محامي، طبيب وكذلك في حالة منزل فردي مخصص لمركز تجاري، بنك، مؤسسات التأمين...إلخ).

3.2. السكان حسب التشتت / أماكن تواجد السكان المستهدفين[2]

- **التجمع السكني الحضري Agglomération:** هو تجمع لبنايات في إقليم بلدية مجاورة لبعضها البعض، يبلغ عددها 100 بناية أو أكثر وتبعد الواحدة عن الأخرى بأقل من 200 متر. يمكن لبلدية أن تحتوي على تجمع بلدي واحد أو عدة تجمعات سكنية.

[1] المرجع نفسه، ص:7

[2] الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، دليل العداد، مرجع سبق ذكره، ص:8

نسمي التجمع الذي يقع فيه مقر البلدية بتجمع حضري رئيسي **Agglomération chef lieu (ACL)** وتسمى التجمعات الأخرى التي تقع في نفس البلدية بتجمعات سكنية ثانوية **Agglomération secondaires (As)**.

- **المنطقة المبعثرة Zone éparse:** هي ما تبقى من إقليم البلدية الذي يتكون من مساكن مشتتة غالبا وتكون محاطة بالحدود الإدارية للبلدية، وهي المنطقة التي لا تحتوي على تجمعات حضرية لكنها يمكن أن تحتوي على:

أ/ القرى **Hameaux:** مجموعة من البنايات يتراوح عددها ما بين 10 و99 بناية تبعد عن بعضها البعض بأقل من 200 متر.

ب/ **الدشرة Lieu-dix:** مجموعة من البنايات يتراوح عددها ما بين 2 و9 بنايات لا تقل المسافة ما بين الواحدة والأخرى عن 200م

ج/ **البنايات المعزولة Construction isolée:** هي كافة البنايات البعيدة عن القرى والمداشر في حدود المنطقة المبعثرة للبلدية.

4.2. المقاطعة District[1]

معرفة كجزء من إقليم البلدية ذات حجم سكاني ملائم الذي يمكن للعداد القيام بمسحها كليا خلال الفترة المحددة لإنجاز الإحصاء (15 يوما)، ونميز نوعين من المقاطعات:

- **مقاطعة التجمع الحضري:** منتمية لتجمع حضري ومتكونة من مجموعة سكنية Ilot واحدة أو أكثر، وتحتوي على حوالي 1050 ساكن (150 إلى 200 أسرة تقريبا).
- **مقاطعة المنطقة المبعثرة:** تنتمي إلى المنطقة المبعثرة وتتألف من عدد من القرى أو المداشر أو البنايات المعزولة. تحتوي هذه المقاطعات ما بين 500 و600 ساكن بالتقريب.[2]

5.2. المجموعة السكنية Ilot[3]

[1] الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، دليل العداد، مرجع سبق ذكره، ص:8

[2] Office National des Statistiques (O.N.S.), cartographie du recensement, instructions aux délègues communaux, document N°1. Algérie, 1996, p.p.9-11

[3] الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، دليل العداد، مرجع سبق ذكره، ص:8

جزء من أرض في تجمع حضري، محاطة بطرق عمومية سواء كانت معبدة أو غير معبدة أو شوارع أو طرق السكك الحديدية...إلخ والذي لا يقطعه أي طريق عمومي ونقصد بطريق عمومي كل معبر للسيارات أو المشاة (يمكن سلكه بواسطة السيارة أو دراجة أو سير على الأقدام). يمكن لمجموعة سكنية أن تتكون من بناية Construction[1] أو عدة بنايات، ساحة، حديقة عمومية، قطعة أرضية...

3. أصل كلمة التعداد

التعداد أو عملية العد أو كما تسمى كذلك إحصاء والمشتقة من كلمة يحصي وتعني استخدام الحجارة الصغيرة كوسيلة بدائية لعد الأشياء الكثيرة. فمن المعتقد أن الإنسان استعمل أصابعه للعد، وبازدياد عدد الوحدات استعان بالحصى. ومن هنا جاءت كلمة يحصي ثم اشتقت منها كلمة إحصاء والتي تعني العد أو الجرد. التعداد في اللغة هي الإحصاء الشامل ومن المجاز قول العرب: لم أرى أكثر منهم حصى أي: لم أرى أكثر منهم عدا.

4. تعريف الإحصاء العام للسكان والسكن

تعددت وتشعبت التعاريف حول عملية جرد السكان فهناك من يطلق عليها عبارة تعداد وهناك من يتحدث عن إحصاء سكاني بينما نجد الديوان الوطني للإحصائيات ينعتها بالإحصاء العام للسكان والسكن، ولكن المعنى يبقى واحد.

1.4. تعداد السكان

يُعرف اليوم على أنه "العملية الكلية لجمع وتبويب وإعداد ونشر البيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد دولة معينة أو داخل حدود معينة، وينفد في لحظة زمنية لأخذ صورة فوتوغرافية رغم أن المجتمع في تغير مستمر نتيجة الحوادث الديمغرافية المختلفة من ولادات وفيات ومغادرة وزواج وطلاق وغيرها" (تعريف هيئة الأمم المتحدة). فالتعداد العام يعطي صورة عن السكان وخصائصهم عند لحظة زمنية محددة (التاريخ المرجعي)، أما الاحصاءات الحيوية (الحالة المدنية) فهي أدوات لقياس التغيرات التي تطرأ باستمرار على هذه الصورة.

[1] تُعرف بكونها مهيئة من قبل الانسان وهي صلبة أو صالحة للسكن أو للعمل أو مستعملة كمستودع للسلع والآلات. يدخل ضمن هذا التعريف البيوت القصديرية والأكواخ والخيم والسفن وكذلك الملاجئ الطبيعية كالكهوف والمغارات المحفورة في الصخور.

عُرف في معجم الديموغرافيا وعلوم السكان، على أنه: "عملية جمع، إدارية أو إحصائية، تهدف، في تاريخ معين، الى تعداد السكان وتسجيل خصائص معينة لأعضائها. يتميز التعداد بطبيعته اللحظية عن التسجيل المستمر في السجل. هذا الجرد يتميز أيضًا بالتقدير أو الإسقاط الديموغرافي، وهي عملية رياضية أساسًا تستند إلى البيانات السابقة، والتي يتم تغييرها من خلال مجموعة من الفرضيات."[1]

رولان بريسا Roland Pressat[2] في معجمه، عرف التعداد على أنه:" مجموع العمليات التي تسمح بمعرفة عدد سكان إقليم معين في تاريخ محدد مع تفاصيل حول توزيع هؤلاء السكان تبعا للوحدة الادارية ولمجموعة واسعة الى حد ما من الخصائص."[3] "يستفاد أيضا من عمليات التعداد للحصول على معطيات يصعب الحصول عليها بطريقة أخرى، وهي معطيات تتعلق عادة بالمسكن..."[4] فضلا على أن عبارة الاحصاء العام للسكان والسكن تشمل كلمة المسكن وعليه تعريف تعداد السكن يفرض نفسه.

2.4. تعداد المساكن أو السكن

عملية شاملة لجمع وتصنيف وتقييم وتحليل ونشر أو توزيع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمساكن سواء كانت مأهولة (مسكونة) أو غير مأهولة (شاغرة) أو تلك المعدة للاستخدام المهني في البلد خلال فترة زمنية محددة. حيث يوفر التعداد معلومات عن الوحدات السكنية المتوفرة والمعلومات عن الخصائص والمرافق الانشائية التي لها أثر في الحفاظ على الخصوصية والصحة وتهيئة أحوال معيشية حسنة وعادية للأسرة.

كما أنه يمكن استخدام كلمة التعداد في مجالات غير ديموغرافية كالتعداد الزراعي...

---

[1] France Meslé, Laurent Toulemon, et Jacques Véron. Dictionnaire de démographie et des sciences de la population. édition spéciale INED. Amand Colin. Paris, 2011, p.399

[1] ديموغرافي فرنسي، هو أحد مؤسسي المدرسة الفرنسية للديموغرافيا ومؤلف العديد من الكتب التعليمية على غرار: التحليل الديموغرافي؛ الطرق والنتائج والتطبيقات Demographic Analysis; Methods, Resultas, Applications بالإضافة إلى معجم مصطلحات الديموغرافيا. أمضى معظم حياته المهنية في المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية INED بفرنسا، ولد في باريس في 28 جوان 1923 وتوفي في 3 يناير 2020.

[3] رولان بريسا، معجم مصطلحات الديموغرافيا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، باريس 1979، ط:1، 1990، ص: 60

[4] رولان بريسا، المرجع سبق ذكره، ص:60

5. أهداف الاحصاء العام للسكان والسكن

1.5. أهداف العد السكاني قديما

اقتصر مفهوم التعداد قديما على السكان وثرواتهم وعدد الوفيات والمواليد لمعرفة القوى البشرية المتوفرة للدولة لأغراض عسكرية مثل مقدرة الدولة في الدفاع عن نفسها ومواجهة عدوها وتوسيع رقعتها (الغزو والاستعمار). لقد كان التعداد مقتصرا على الخصائص الخاصة بالدولة فقط وهي: أولا/ معرفة عدد السكان الصالحين للتجنيد وثانيا/ فرض وجباية الضرائب (جمع الضرائب أو الثمين).

ولكن عند التمعن والتدقيق في الهدفين المذكورين يتضح أنها تتجاوز هذا الاطار: تتطلب معرفة عدد السكان المناسبين للتجنيد معرفة عدة حقائق منها البحث عن هذه الفئة من السكان في منطقة ذات معالم محددة، وهذا يعني وجود حدود جغرافية تفصل بين المجموعات السكانية، ناهيك أن معرفة عدد الأشخاص الصالحين للتجنيد يتطلب إحصاء الأسر والعائلات وتوزيعهما حسب النوع والعمر كون التجنيد يقتصر على عمر ونوع وفئات معينة. أما مسألة فرض الضرائب وجبايتها لها علاقة وطيدة بالملكية العقارية والحيوانية وعدد الأفراد العاملين والقادرين على العمل بكل أسرة لتقدير دخلها اعتمادا على ذلك والذي يتوقف على النوع والسن ونوع الملكية العقارية ومساحتها، وهذا لدليل أن الحضارات القديمة كان لديها ما يسمى اليوم بالإحصاءات السكانية والسكنية والعقارية والاقتصادية.

2.5. أهداف التعدادات السكانية في الوقت الحديث

لم يعد هدف التعدادات السكانية في الوقت المعاصر يقتصر على الأهداف السالفة الذكر بل اختلف في الهدف والوسائل، لقد أضحت تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة الثروة البشرية كما ونوعا وتوزيعا لاستخدامها في التنمية والتخطيط للتربية والتعليم والصحة ومن ثم تنمية الموارد البشرية للدولة بعيدا عن الاستخدام العسكري، كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية لتقييم مدى قوة وضعف الدولة، فالتخطيط والاستصلاح والتنمية الاقتصادية لزيادة الدخل وتحسين مستوى معيشة السكان يعتمدان على المعرفة الدقيقة للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، لهذا يولي اهتمام كبير في الوقت الحاضر للبيانات والمعلومات الإحصائية وهو ما يعرف بصناعة المعلومات أو حرب المعلومات.

يمثل التعداد بما يُنتجه من بيانات متطلبا أساسيا:

- **لتنمية الموارد البشرية للوطن:** معرفة حجم السكان أي الثروة البشرية كما ونوعا وتوزيعها وتكوينها لاستخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط. كما يعتبر عدد السكان على مستوى المحليات الاساس بتغير الحدود الادارية بالحذف أو الاضافة، وتحديد إعداد المقاعد النيابية والدوائر الانتخابية، "يشكل التعداد مصدرًا للمعلومات القيمة للإدارة (تسيير الجماعات، التنمية المحلية...)"[1]
- **أداة دعم اتخاذ القرار للسلطات العامة:** تساهم نتائج التعداد في تلبية احتياجات تخطيط وتنفيذ وتقييم ومراقبة برامج التنمية على المستويين الوطني والمحلي. فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن المباني والمساكن والمنشآت والممتلكات الزراعية...
- **لأغراض التحليل والبحوث والدراسات:** تعتبر نتائج التعداد بيانات هامة للغاية للمشتغلين والباحثين ووسائل الإعلام وجميع المؤسسات الوطنية والدولية. "البحث العلمي أو أغراض تجارية (دراسة الأسواق)"[2]. "يسمح التعداد أيضا بالتعرف على بعض مظاهر حركة السكان mouvement de la population باستجواب الأشخاص حول الهجرات migrations التي قاموا بها منذ تاريخ محدد، وباستجواب النساء حول تاريخهن التوالدي histoire génésique."[3]. بالإضافة الى دراسة خصوبة النساء نجد أن التعداد يسمح باستجواب الأسر حول الوفيات التي حدثت خلال فترة زمنية سابقة للتاريخ المرجعي، ناهيك عن المتغيرات الديمغرافية للشخص المتوفي...
- **بالنسبة للعمل الإحصائي:** يقع التعداد في قلب النظام الإحصائي الوطني، مما يجعله مادة إحصائية خام بمثابة قاعدة لتصميم العينات لجميع استطلاعات الأسر والمسوحات الإحصائية اللاحقة وإطار إحصائي للعديد من التعدادات الأخرى (الزراعية، الصناعية، المنشآت...)، ناهيك عن أنه مصدر لإحصاءات أساسية للمقارنة.

---

[1] Office National des Statistiques (O.N.S.) Statistiques. Publication trimestrielle. Spécial Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1987. N°13. Algérie, 1987, p: 4

[2] Office National des Statistiques (O.N.S.) Statistiques. Op. Cit., P.4.

[3] رولان بريسا، مرجع سبق ذكره، ص: 61

ومما سبق يتضح أنه كان للمجتمعات القديمة البيانات نفسها التي تُطلب في التعدادات الحديثة كالحجم الكلي لعدد السكان وتوزيعهم حسب التركيبة العمرية والنوعية وحجم الأسرة والأفراد العاملين والقادرين على العمل، ولكن الفرق بين نظام العد السكاني قديما وحديثا هو أن المجتمعات القديمة لم تكن لديها الدورية والانتظام والجدولة وتحليل البيانات والنشر وغيرها من المعايير المطلوبة في التعدادات السكانية التي أوصت بها الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي الأوروبي والأمريكي.

6. شروط وخصائص الاحصاء العام للسكان والسكن

تُعرف العملية على أنها المصدر الوحيد من نوعه دو أهمية بالغة من خلال الخصائص الذي تميزه عن المصادر الأخرى (الحالة المدنية والمسوحات بالعينة) نذكر منها:

- **الآنية:** عد السكان في مدة معينة تتمثل في ليلة التعداد أو بالتحديد لحظة الاسناد الزمني أي التاريخ المرجعي، حتى لا يتكرر العد ويُفضل إجراؤه في فترات الركود أين تنخفض فيها التحركات السكانية مبتعدين كل البعد عن المواسم والأعياد. في هذا الشأن أكد رولان بريسا أنه: "يستحسن تحديد تاريخ إجراء التعداد في فترة من السنة لا يتحرك السكان في خلالها كثيرا، ذلك أن تنقل الأشخاص يشكل عقبة لعد dénombrement دقيق"[1]

- **الفردية:** يجب أن تخص البيانات كل فرد على حدى، حيث يتم حصر وتسجيل خصائصه منفصلة عن غيره من أفراد المجتمع وأسرته. وهذا يعني بالضرورة عدم عد فئة معينة وتعميم تلك الخصائص على بقية أفراد المجتمع وإلا سيفقد التعداد صبغته.

- **الشمول:** يجب أن يشمُل التعداد جميع السكان المتواجدين داخل حدود الدولة دون حذف أو تكرار ودون تمييز أو تفرقة بينهم سواء من حيث اللون والدين واللغة والعرق والجنسية، فالفروق سوف تظهر في التبويبات والتصنيفات حسب الخصائص السكانية. "يتكلم البعض أحيانا على تعداد عام recensement général للإشارة الى أن هذا التعداد يشمل بلدا بكامله، وعلى تعداد جزئي recensement partial في حال تناول

[1] المرجع نفسه، ص: 61

التعداد بعض أجزاء البلد"[1]. خاصية الشمول يمكن أن نعني بها شمولية المعطيات المجمعة (عملية شاملة لاقتناء مختلف المعلومات حول الأسر وكذلك حول السكن).

- **الدورية والانتظام:** تناوب التعداد كل خمس سنوات أو كل عشر سنوات، في فترات زمنية منتظمة، وهذا بوصاية من الأمم المتحدة "تنفيذ التعداد سيكون في مجال منتظم حتى يسمح بالحصول على معطيات قابلة للمقارنة". معجم مصطلحات الديمغرافيا لرولان بريسا (1990) أشار إلى أن "التعدادات تُجرى دوريا وبطريقة منتظمة... وبهذه الدورية، يمكن متابعة تطور الفئات العشرية للأجيال بسهولة"[2]، أي يمكن مطابقة تبويبات التوزيع العمري للسكان حسب فئات السن الخماسية أو العشرية.
- **تنوع المعطيات واختلاف مجالات استعمالها:** يوفر التعداد مجموعة من البيانات المعتبرة التي تستعمل من طرف كافة القطاعات الحكومية وغير حكومية، مراكز الأبحاث...إلخ لمعرفة تطور السكان ومستوى المعيشة.
- **الاقليم المحدد:** يقصد بذلك أنه يجرى التعداد في منطقة جغرافية محددة تحديدا واضحا ودقيقا عن طريق الحدود السياسية للدولة. ومن ثمة تحديد الإطار الجغرافي بما أنه يجرى في الغالب للدولة ككل وليس لجزء أو أجزاء منها، وتقسم الدولة إلى أقاليم ومناطق ووحدات أو أجزاء إحصائية يطلق عليها اسم مقاطعات.
- الرعاية **الحكومية:** يحظى التعداد بالرعاية الحكومية من الناحية القانونية والمالية والادارية، حيث يحدد له الحقوق والواجبات للأفراد القائمين على التعداد والمستجوبين في ظل سرية البيانات المجمعة، محترما بذلك الحياة الشخصية لكل واحد منا. معجم مصطلحات الديمغرافيا لرولان بريسا أثار هذه النقطة حيث جاء فيه "يتعهد كل شخص بالإجابة بدقة علما أن الطابع السري للإجابات يحميه قانون يتناول «السر الاحصائي»."[3]

[1] رولان بريسا، مرجع سبق ذكره، ص: 60
[2] المرجع نفسه، ص: 60
[3] رولان بريسا، مرجع سبق ذكره، ص: 60

7. عيوب الاحصاء العام للسكان والسكن

بالرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها التعداد من حيث تقديم بيانات حديثة عن السكان بمختلف الخصائص، إلا أنه يعاني من عيوب وأخطاء كثيرة ناتجة في معظمها من عدم التحضير الكافي للتعداد، مثلا: في تصميم الاستمارة وصياغة أسئلتها أو بإعطاء تعليمات غير شاملة، أو بعدم وضع تعاريف ومفاهيم مكتملة (تقبل اللُبس، الغموض والتضارب). ناهيك عن تدريب العدادين غير الكافي، مما يؤدي الى أخطاء في الاستجابة أو الملاحظة. ومن جهة أخرى عدم انتشار الوعي الإحصائي لدى السكان وخصوصا في الدول النامية التي تشهد تغيرات ديمغرافية هامة وتتفشى بها الامية الاحصائية بشكل واضح. ويمكن أن نُعدد:

- **أخطاء الشمول:** تتلخص في حذف أو نسيان بعض الأفراد أو الأسر أثناء عملية العد. ولمعرفة درجة شمولية التعداد يتم إجراء عادة بحث المراقبة الميداني الذي يهدف إلى معرفة العدد المنسي، ويحدد نسبة الشمول في عملية العد أو مدى تغطية التعداد لأفراد المجتمع.
- **أخطاء الإدلاء بالبيانات (أخطاء المحتوى):** وهي أخطاء ناتجة في معظمها عن عدم وضوح وتفهم الأسئلة المطروحة في الاستمارات كأخطاء بيان العمر بحيث لا يستطيع الفرد تحديد عمره أو سن ميلاده، أو عدم القدرة على الاجابة بسبب خلل في الذاكرة والتي تصنف ضمن أخطاء النسيان لا سيما إذا كانت الفترة المرجعية بعيدة نوعا ما، مثلا: إذا سألت عمال مزرعة عن ساعات عملهم خلال الاسبوع الماضي. أو أخطاء مقصودة بسبب الحرج أو الخوف من المتابعة القضائية أو لكسب مزايا مادية أو عينة أو أخطاء مبالغ فيها كالمبالغة في العمر عند النساء أو الدخل أو النشاط الاقتصادي أو الحالة الزواجية....
- **أخطاء** الاستيفاء: ترك بعض الأسئلة المطروحة دون استيفاء أجوبة منها، الأمر الذي يدفع القائمين على التعداد إلى تبويب بياناتها تحت عبارة "غير مبين" أو عبارة "غير مصرح".
- أخطاء **الترميز أو التفريغ**: وهي تتلخص في إعطاء أحد البيانات رمزا غير الرمز الصحيح المعطى له أو أخطاء عند النشر، إعداد التقارير وحتى الطباعة.

8. مراحل تنفيذ الاحصاء العام للسكان والسكن

يُعد عملية ضخمة تستلزم تحضير دقيق وتنظيم ملائم يسهر عليه في الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات. تنقسم هذه العملية إلى عدة مراحل، يمكن ترتيبها كما يلي:

1.8. عملية التحضير والإعداد

- إصدار كافة القوانين والتشريعات الإدارية والمالية.
- إعداد الخطة المفصلة لتنفيذ التعداد في جميع مراحله.
- وضع الميزانية الخاصة بجميع النفقات والأجور والتكاليف التي يتطلبها التعداد.
- تقدير المستلزمات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ التعداد.
- تصميم الاستمارات مع تحديد الأسئلة الواجب توجيهها للحصول على البيانات. (يتم اختبارها على عينة من البلديات عند الانتهاء من التحضير الخرائطي). نميز: أولا/ استمارة الأسرة العادية والجماعية، ثانيا/ استمارة الأسر الراحلة وثالثا/ استمارة السكان المعدودين على حدى.

بلا شك تعد الاستمارة الاداة الرئيسية لأي عمل ميداني، إنها إحدى طرق الاستطلاع، الرصد وجمع المعلومات أو البيانات. تحضيرها عملية دقيقة، مهمة ومعقدة في الوقت نفسه. أي خطأ أو غموض سيكون له تداعيات على مجمل العمليات اللاحقة، حتى التحليل النهائي."يمكن أن يكون لدينا مأمورون بالتعداد ممتازون، إذا كان الاستبيان مصممًا بشكل سيئ أو غير واضح، فيمكننا فقط الحصول على نتائج متواضعة."[1]

- إعداد الملف الخرائطي البلدي، المخططات والدفاتر التي يتطلبها العمل الميداني للتعداد ومطابقتها على الميدان. يهدف التقسيم الخرائطي الى تنظيم وتخطيط مهمة المأمورين بالتعداد أثناء تنفيذ هذه العملية. لقد تطور التقسيم الخرائطي فعلا من 15 ولاية و675 بلدية سنة 1966، انتقل هذا العدد من 31 الى 48 (+17) ولاية ومن 704

[1] Dominique TABUTIN, la collecte des données en démographie: méthodes, organisation et exploitation, département de démographie. Université Catholique de Louvain. ORDINA Editions. Liège (Belgique), 1984, p:179

الى 1541 (+837) بلدية خلال الفترة 1977 / 1987. بقية الوضعية على حالها لغاية سنة 2019 (58 ولاية)، "جرى الإعلان عن مخطط لرفع عدد الولايات إلى 58 ولاية في 18 ديسمبر2019، بواقع عشر ولايات جديدة. تنقسم هذه الولايات بدورها إلى 553 دائرة، و 1 541 بلدية."[1]

يمثل الرسم الخرائطي أساس جميع العمليات، إنه من أهم العوامل التي تتوقف عليها جميع المشاريع التنموية التي تنجزها البلاد في هذا الميدان. "تهدف التجزئة الخرائطية إلى السماح بتنظيم جيد للعمليات في الميدان بوضع تحت تصرف العدادين والمراقبين، ملفات خرائطية متعلقة بالمناطق الجغرافية المكلفين بها."[2]

2.8. العمل الميداني والتنفيذ

- تكوين المكونين من طرف إطارات الديوان لغرض تكوين العدادين والمراقبين.
- تسليم المشتغلين في الميدان مناطق عملهم
- القيام بعملية عد السكان وجمع المعلومات المطلوبة في استمارات التعداد.
- إعداد التقارير المتضمنة نتائج أولية عن العدد الإجمالي للسكان في كل منطقة.
- تسليم جميع الاستمارات للجهاز المركزي المكلف بتنفيذ التعداد (الديوان الوطني للإحصائيات).

3.8. مرحلة الاستغلال (تجهيز البيانات وإعداد ونشر النتائج)

- القيام بعمليات المراجعة المكتبية للاستمارات.
- ترميز البيانات وذلك بإعطاء كل بيان الرقم الاستدلالي الخاص به والموضوع مسبقا بموجب جداول الترميز.
- تسجيل البيانات على الحاسوب الإلكتروني.
- تشغيل الحاسوب الإلكتروني الذي يقوم آليا بتبويب البيانات وطباعتها في الجداول.
- إعداد النتائج المستخلصة من الحاسوب بالشكل المطلوب لنشر وإعداد التقرير النهائي الذي يتضمن نتائج التعداد.

[1] موقع الكتروني: ولايات الجزائر /https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ التصفح 24 / 05 / 2021 على الساعة 10: 30د

[2] الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.). خرائطية التعداد، تعليمات لمندوبي البلديات، الجزائر، 1996، ص: 1

9. التعدادات المنجزة في الجزائر بعد الاستقلال

في الجزائر وبعد استقلالها مباشرة باشرت في تحقيّق خمسة (5) تعدادات بفاصل زمني قدر بـ 10 سنوات.

جدول (1): الاحصاءات العامة للسكان والسكن المنجزة في الجزائر (1966 / 2008)

الأول	في 1966/01/01 تم تعداد سكان الصحراء ويوم 1966/04/04 القاطنين في شمال البلاد. وبسبب صعوبة المناطق الصحراوية وتنقل العدادين فضلا عن استعمال استمارة واحدة لكل من سكان الحضر وسكان الرحل والبدو، لم تقدم هذه العملية نتائج مقنعة وجيدة.
الثاني	ثاني تعداد نفذ يوم 1977/02/12 حيث تجاوزت الحكومة الجزائرية بعض الثغرات التي عُرفت في التعداد السابق، ومنها استعمال استمارتين الأولى خاصة بالحضر والثانية خاصة بالرحل، إلا أن هذه الاستمارات كانت ناقصة من حيث المعلومات مقارنتا بتعداد 1987.
الثالث	كان بتاريخ 1987/03/20. الاستمارات المستعملة لم تعرف تغيرات كبيرة بالمقارنة مع استمارات سنة 1977. مخرجاته كانت لحد كبير جيدة.
الرابع	رابع تعداد نفذ بتاريخ 1998/06/25في وضعية أمنية صعبة.
الخامس	آخر تعداد نفذ من 16 إلى 30 أفريل 2008 في ظروف نوعا ما جيدة.

المصدر: بتصرف انطلاق من ملفات الديوان الوطني للإحصائيات وتقاريره

10.الأساس القانوني للإحصاء العام السادس للسكان والسكن

يجب الاشارة الى أن التعداد يعتمد على قاعدة قانونية تحدد التزامات المواطن بتوفير المعلومات المطلوبة إلى جانب ضمان السر الاحصائي، فضلا عن ترسانة من القوانين كأساس تسير عليه العملية، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- الأمر المؤرخ في 25 أوت من سنة 1962 والمتضمن انشاء مؤسسة للتخطيط والتنظيم وتتمتع بصلاحيات مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط. القانون عدد مهام المديرية الفرعية للإحصاء (جمع، تركيز، انشاء، ترجمة واستغلال المعطيات الاحصائية من كل نوع وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد، الديموغرافيا، المالية وكذا الحالة الاجتماعية والصحية للبلاد).
- قانون رقم 64 – 91 المؤرخ في 04 مارس 1964 الذي اقترح وفرض تحقيق التعداد كل 10 سنوات بعد إنشاء لجنة وطنية لإحصاء السكان ومركز وطني للتعداد.

- القانون رقم 86-09 المؤرخ 29 يوليو 1986 بشأن الاحصاء العام للسكان والسكن:

المادة 4/ يجب على كل شخص في سن الرشد، الاجابة بنفسه على كافة الأسئلة المطروحة عليه إلا في حالة ظروف قاهرة. في حالة عدم الاجابة أو الادلاء عن قصد بمعلومات غير صحيحة أو القيام بعمل مناهض للإحصاء يكشف عنه المختصين لهذا الغرض، يتعرض الشخص إلى عقوبات طبقا للقانون المعمول به. يجب على أعضاء الأسرة المتسلمين اشعارا بالمرور انتظار عون الاحصاء المكلف بذلك في مكان سكناهم الرئيسي ويستفيدون، عند الاقتضاء، بنصف يوم راحة مدفوعة الأجر من طرف الهيئة حيث يشتغلون وهذا بفضل تقديم الاشعار بالمرور الممضي من طرف عون الاحصاء.

المادة 5/ تضمن الدولة للأشخاص الذين يتم إحصائهم أن المعلومات الفردية المحصل عليها لا يمكن أن تستعمل لغير أغراض إحصائية.

المادة 6/ لا يمكن للإجابات أن تكون موضوع افشاء من طرف المصالح التي تتحصل عليها. يجب على كل شخص شارك، بأي طريقة كانت، في تحضير وتنفيذ واستغلال، احترام السر المهني والاحصائي وإلا تعرض للعقوبات المنصوص عليها في القانون المعمول به.

- المرسوم التنفيذي رقم 15-266 المؤرخ في 29 ذي الحجة 1436 الموافق 13 أكتوبر 2015، والذي يحدد المخطط التنظيمي العام للإحصاء العام للسكان والسكن.
- التعليمة 005/16 المرسلة من السيد وزير الداخلية والسلطات المحلية والتخطيط الإقليمي MICLAT إلى الولاة (بتاريخ 27 مارس 2016) بشأن تعيين المهندسين بالولاية وانشاء لجان الولايات. تلتها التعليمة رقم 006/16 المرسلة من وزير MICLAT إلى الولاة (بتاريخ 27 مارس 2016) بشأن تعيين مندوبي البلدية وتشكيل لجان البلدية.
- التعليمة رقم 427 المرسلة من وزير MICLAT إلى الولاة (بتاريخ 17 فبراير 2019) بشأن إعادة تنشيط لجان الولايات ولجان البلديات لسادس احصاء عام للسكان والمسكن.

بالنظر إلى الترسانة الهائلة من القوانين والأحكام اللاحقة الأخرى، فإننا نشهد ونتوقع ونأمل تعزيز البناء المؤسسات ذات الصلة بالإحصائيات الرسمية. إلا أن الوضع الحالي لا يدفع للطمأنينة على مستقبل هذه المؤسسة في ظل تحويل وصايتها من وزارة

إلى أخرى، فتارة نجدها تنشط تحت ظل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتارة ضمن رئاسة الحكومة، وتارة أخرى مع وزارة الاستشراف، وحاليا نجدها مع وزارة الرقمنة والاحصائيات بعد أن كانت مع وزارة المالية. وهو ما جعل موظفيها يتوهون من وصاية لأخرى، ودفعهم الى تنظيم اعتصامات ووقفات احتجاجية، تلتها دخول في اضرابات متكررة للتعبير عن استيائهم وغضبهم من القرارات الارتجالية والمجحفة المتخذة من طرف الوصاية في حقهم، للمطالبة بتلبية حقوقهم الاجتماعية والمهنية. مجمل المطالب المرفوعة إلى الوزارة تمحورت حول قرار تحويل مصالح الديوان الوطني للإحصائيات من تحت وصاية وزارة المالية إلى وصاية وزارة الرقمنة والإحصائيات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 366-20 المؤرخ في 08 / 12 / 2020، وما يترتب على ذلك من خصم نسبة 20 % من الدخل الشهري للعمال، واقتطاع 5 % من منحة المردودية لكل ثلاثة أشهر، ناهيك عن إلغاء كلي لمنحة الدخل التكميلي. مماطلة الوزارة وتجاهل مطالبهم في وقت تحتاج الدولة بشدة لخبرات هذه الفئة لاستكمال تنفيذ التعداد السادس هو دليل قاطع على النظرة الدونية والبسيطة التي تليها الدولة في الوقت الحاضر للنشاط الإحصائي بشكل عام ولمستخدميها في هذا القطاع بشكل خاص.

11. التنظيم العام لسادس إحصاء عام للسكان والسكن

لضمان تصميم، متابعة ومراقبة مراحل التعداد المختلفة، ولحل أي مشاكل بطريقة مناسبة قد تعترض العملية، تم إنشاء منظمة وظيفية مشكلة من جهة من لجان (وطنية، ولاية وبلدية) ومن جهة أخرى، من هيئة فنية يقودها الديوان الوطني للإحصائيات. عملية التنسيق موضحة في الشكل الموالي:

الشكل (1): التنظيم الوظيفي لسادس تعداد على المستوى الوطني (المتوقع تنفيذه في 2020)

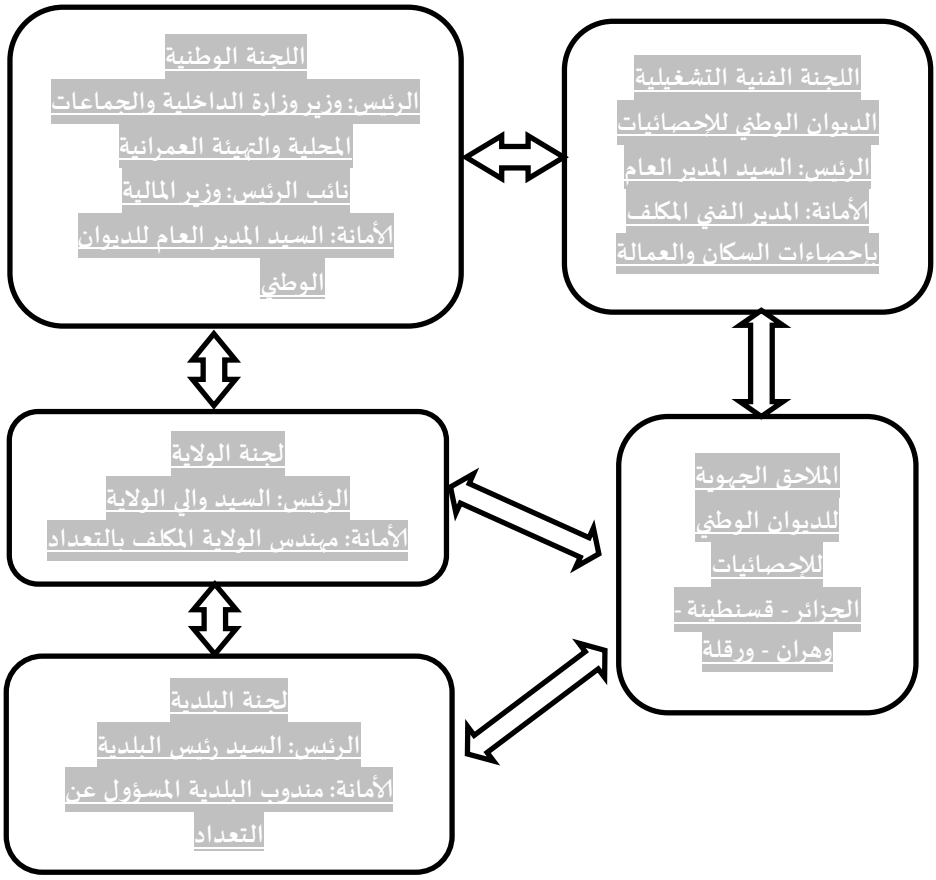

المصدر: بتصرف بناء على ملفات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (2): التنظيم التقني لعملية الإحصاء العام السادس للسكان والسكن في الجزائر على مستوى الولاية (الذي كان مبرمج 2020)

المستوى الوطني	**150 مديرين تنفيذيين** **من الديوان الوطني للإحصائيات** **يحضر، ينظم وينفذ الاحصاء على المستوى الوطني**
المستوى الولائي	**61 مهندس احصائي ولائي** **ينسق الأعمال على مستوى الولاية**
المستوى البلدي	**2 600 مندوب بلدي** **يحضر وينظم الإحصاء على مستوى البلدية**
المراقب	**11 000 مراقب** **يُشرف، ينصح ويُراقب نوعية عمل المأمورين بالتعداد وهم بعدد خمسة (5)**
العداد أو المأمور بالتعداد	**يخضع 50 000 عداد مباشرة للمراقبين** **العداد 1 يحصي السكان والسكن في مقاطعته 1** **العداد 2 يحصي السكان والسكن في مقاطعته 2** **العداد 3 يحصي السكان والسكن في مقاطعته 3** **العداد 4 يحصي السكان والسكن في مقاطعته 4** **العداد 5 يحصي السكان والسكن في مقاطعته 5**

المصدر: بتصرف بناء على ملفات الديوان الوطني للإحصائيات

12. وثائق الإحصاء العام للسكان والسكن

العداد مكلف باستيفاء وتعبئة خمسة (5) أنواع من الوثائق:

- **كراس المقاطعة:** دليل يتضمن قائمة كل البنايات، مع خريطة المقاطعة.
- **الاستمارات الاحصائية:** يجب ملء استمارة واحدة أو أكثر لكل أسرة.
- **دفتر الزيارات:** ملخص لكل أسرة تم إحصاءها، يتم نقل حصيلة الاستمارة فيه.
- **الإشعار بالمرور:** يهدف إلى إعلام الأسرة المعنية بتاريخ وتوقيت مرور العداد لمقابلتها.
- **بطاقة التعداد:** تسلم لكل فرد مشتغل في الأسرة، لتبرير غيابه من العمل.

توجد وثائق أخرى مخصصة إما لتكوين المستخدمين وهي تحدد ظروف تسجيل المعطيات (التعليمات الموجهة لأعوان العداد...إلخ) وإما مستعملة للتحليل (رموز وقوائم).[1] يتم اختبار هذه الوثائق مع الاستمارات أثناء البحث التجريبي.

في هذا الصدد، "يفترض إجراء التعداد تخصيص مرحلة تحضيرية طويلة يمكن في خلالها القيام بتعدادات تجريبية recensement d'essai أو تعدادات رائدة recensement pilotes بطريقة تسمح ببروز مختلف نواحي المنهج الذي سيستعمل (تحرير الاستمارات، تحديد مقاطعات التعداد districts de recensement..."[2]

13.البيانات المطلوبة في الاحصاءات السكانية

أوصت الأمم المتحدة أن تحمل التعدادات السكانية الحد الأدنى من البيانات حتى يستفيد المجتمع الدولي من أوضاع وتجارب بعضهم البعض في مختلف الميادين، إلا أن حجم ونوع البيانات يختلف بين من دولة إلى أخرى وحتى في الدولة الواحدة بين فترة وأخرى، وهذا الاختلاف ناجم عن تباين ظروف واحتياجات الدول وقدراتها المادية والعلمية والفنية، ولكن يجب أن تحتوي التعدادات السكانية على الحد الأدنى من البيانات الإحصائية حيث يصنفها قسم السكان بالأمم المتحدة إلى ثلاث درجات من حيث الأهمية، نوع من الدرجة الأولى ونوع من الدرجة الثانية وآخر من الدرجة الثالثة. يوصي المكتب الإحصائي للأمم المتحدة أن تحتوي التعدادات السكانية على المعلومات التالية:

[1] Office National des Statistiques (O.N.S.) Statistiques. Op Cit, p: 2

[2] رولان بريسا، مرجع سبق ذكره، ص: 60

- توزيع حجم السكان حسب النوع على المناطق أو الوحدات الإدارية وفي العواصم والمدن الرئيسية، لمعرفة الثقل والضغط السكاني والتوازن النوعي في المجتمع.
- تركيب السكان حسب السن والنوع، وهذا النوع من البيانات له فوائد عديدة كتفسير الظواهر والعلاقات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
- التركيب الزواجي الذي يفسر الخصوبة والوفاة والإحلال (التعويض) ونمو السكان وتوقع حجم الأسرة والإسكان والاستهلاك.
- التوزيع الريفي والحضري (الإقامة) حسب السن والنوع والمساكن، والحالة الزواجية وحسب مستويات المعيشة ومستوى التعليم.
- التركيب الاقتصادي للسكان وهذا يعطي بيانات عن القوة العاملة وتركيبها حسب السن والنوع والاقامة والحالة المهنية وحسب قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي.
- المستوى التعليمي، مفيد في فحص وتثمين الموارد البشرية، وبالتالي مدى قدرة المجتمع على التقدم وخَلق الثروة والدخل لرفع مستوى معيشة السكان، له علاقة كبيرة بالخصوبة والوفاة والعمالة والإعالة ونمط الاستهلاك، يُعد من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التباين الإقليمي ومن ثم تحديد برامج التنمية وتقدير حجم الاستثمارات اللازمة لإعداد وتجهيز مرافق التعليم في المراحل المختلفة.
- توزيع السكان حسب محل الميلاد والإقامة أو حسب محل الإقامة الحالي ومحل الإقامة منذ فترة مضت، وهذا له علاقة بالتحركات السكانية حسب المجال - لقياس حجم الهجرة بأنواعها- وحسب خصائص المهاجرين لمعرفة الاختلافات الإقليمية في تباين الظروف بمنطقة الإرسال ومنطقة الوصول، ووضع خُطط وبرامج للقضاء على عوامل الطرد ومن ثم إزالة التباين الإقليمي لبلوغ التوازن الجهوي وتساوي فرص الحياة حسب المجال الجغرافي.
- السكان الوطنيون (الأصليون) والأجانب حسب السن والنوع.
- حجم الأسرة وهو دليل على مستوى الخصوبة والوفاة والتركيب النوعي والعمري، مفيد في تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأعداد الأسر وتوزيع حجم الوحدات

السكنية اعتمادا على التبويب المتقاطع للسكان حسب السن والحالة الزواجية ومتوسط السن عند الزواج، وغيرها من العوامل المحددة لتكوين الأسر وأحجامها.

14. الاستغلال والنشر

"استغلال المعطيات، وإن كان يشكل المرحلة الأخيرة من التعداد، فلا بد من وضع برنامج له منذ المرحلة التحضيرية، لأنه سيأثر على بعض التدابير التي يجب اتخاذها لتنظيم جمع المعطيات."[1] يتطلب حجم المعلومات المنتظر حجزها ومعالجتها تجنيد وسائل بشرية وفنية وتقنية هائلة. هذه المهمة الأخيرة، يمارسها الديوان من خلال سلسلة من المنشورات، وهي: الدليل الاحصائي للجزائر Annuaire statistique de l'Algérie، الجزائر بالأرقام Algérie en quelques chiffres، منشورات دورية Publication périodique على شكل مجلات Revues ونشريات collection, bullettins .....إلخ، وسلسلة أو حوصلة إحصائية Série statistique (مجلة استعادية أو بأثر رجعي Revue rétrospective)

إذا ما قارنا استمارات الإحصاء العام للسكان والسكن وما تحتويه من معلومات مع البيانات المنشورة، فإننا نجدها فقيرة للغاية ولا تفي بالغرض المنشود، إنها لا تعكس الجهود المبذولة لجمعها، لا تزال بعض المعلومات غير مستغلة، والبعض الآخر غير منشور وفُرضت قيودًا على أخرى لا يمكن الوصول إليها بشكل معروف وواضح. وهنا نطرح التساؤل التالي: لماذا هذا الشح في البيانات؟

15. الإطار الزمني المقدر للإحصاء العام السادس للسكان والسكن

وضع الديوان الوطني للإحصائيات جدولًا زمنيًا لمساعدته في مهامه، لكنه للأسف لم يتمكن من مواكبة ذلك مؤخرًا بسبب مخلفات جائحة كوفيد 19، حيث كان مقرر تنفيذ سادس إحصاء عام للسكان والسكن في شهر نوفمبر 2020 كما تشير إليه الخلية الحمراء.

[1] رولان بريسا، مرجع سبق ذكره، ص: 60

الشكل (3): تطور مراحل التعداد السادس خلال سنتي 2019 و2020

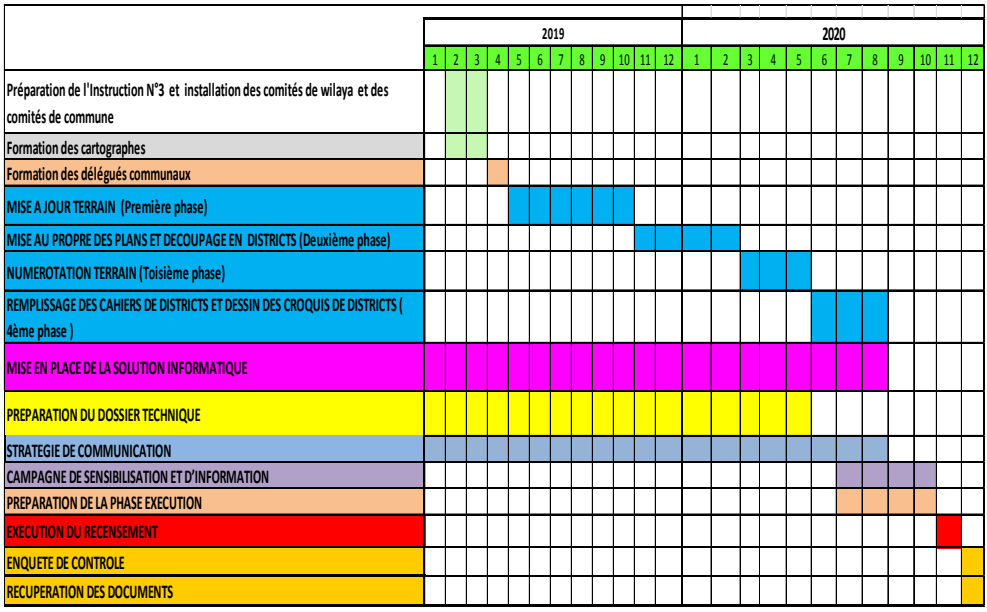

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، ملفات وتقارير سادس إحصاء عام للسكان والسكن. الجزائر، 2020/2019. (الذي كان متوقع تنفيذه خلال سنة 2020).

16. الخاتمة:

نفذت الجزائر خمسة (5) تعدادات سكانية منذ الاستقلال، وها هي الأن في صدد الإعداد لسادس إحصاء عام للسكان والسكن، وربما سيتم تنفيذه خلال سنة 2022 بعدما كان من المفترض أن ينفذ خلال سنة 2018 أولا ثم سنة 2020 ثانيا، ولكن الأزمة الاقتصادية وانتشار جائحة كوفيد 19 وغيرها من العقبات حالت دون ذلك.

يُعتبر الاحصاء السكاني مصدر ثري للبيانات التي تحتل مكانة مرقومة في المنظومة الوطنية للمعلومات. يستلزم انجازه تسخير وسائل ضخمة بما أنه عملية شاملة لكل الوطن. يتوقف نجاح هذه العملية ذات المنفعة العامة على مدى تضافر جهود كافة الهيئات المشاركة خلال مختلف مراحل التحضير، التنفيذ والاستغلال من ناحية ومن روح مسؤولية ومواطنة المجتمع الاحصائي من ناحية أخرى.

لطالما كانت الإحصاءات السكانية ولا تزال مصدرًا مهمًا في سياق تطوير خطط التنمية ومعرفة الواقع الديموغرافي الذي يبرز من ناحية الثروة البشرية المتاحة ومعرفة

الاحتياجات السكانية من ناحية أخرى. تلبية مستوى هذه الاحتياجات، ولا سيما الأساسية منها على غرار التعليم والصحة والتغذية والإسكان والتوظيف - التي يجب أن تحظى بالأولوية القصوى - لا يمكن تصورها وقياسها إلا في مرحلة تاريخية تميز مستوى التنمية الاقتصادي. يوفر التعداد ويسمح بالاطلاع على هذه الاحتياجات ويقف على موارد البلد مثل: الموارد الطبيعية، والقدرة الإنتاجية للسكان... لتخطيط أفضل للثروات الوطنية. كما يسمح بالتعرف بدقة وتفصيل على الأثار المترتبة عن السياسات التنموية على المستوى الديمغرافي والاجتماعي والمعيشي للسكان. من جهة أخرى، يشكل منطلقا وقاعدة لمختلف الدراسات في مجالات عديدة.

إلى جانب دورها الفريد كوسيلة لتحديد عدد السكان والحصول على الخصائص المختلفة حول حالة السكان، توفر من جهة أخرى نتائج الاحصاء إطار إحصائي للأبحاث بالمعاينة مثل الأبحاث الخاصة بالأسر، الاستهلاك وكذا التقديرات الديمغرافية (الحالة المدنية) التي تتم خلال فترة بين الإحصائيين وتحديث المعطيات المتوفرة.

تتطلب عملية الاحصاء، نظرا لكافة هذه الاعتبارات وغيرها تحضيرات دقيقة وإجراءات ملائمة في مجالي التنظيم والإدارة، ينبغي بالفعل التسيير الفعال للإمكانيات البشرية والمادية المعتبرة المسخرة لهذه العملية واحترام الآجال المحددة لها ومجابهة المتطلبات الامتدادية المفروضة.

في الأخير، سيفتح بلا شك ما جاء في هذه الورقة المجال لمصادر أخرى لجمع البيانات، لم يتم التطرق إليها لعدة اعتبارات، سواء كانت أساسية على غرار الحالة المدنية والمسوحات بالعينة أو ثانوية ولما لا مجالات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقضايا السكان والتنمية، يمكن أن يتناولها الباحثون في المستقبل، تاركين بذلك مجال لمزيد من البحث العلمي المتعمق.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، **التعداد العام للسكان والسكن 1987، تعليمات للمأمورين بالتعداد**، الجزائر، 1987.
2. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، **حوصلة إحصائية 1962 / 2011**، الجزائر، 2013.
3. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، **دليل العداد، الاحصاء العام الخامس للسكان والسكن**، الجزائر، 2008.
4. رولان بريسا، **معجم مصطلحات الديموغرافيا**، ترجمة حلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، باريس 1979، ط:1، 1990.
5. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، **خرائطية التعداد، تعليمات لمندوبي البلديات**، الجزائر، 1996.
6. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، **ملفات وتقارير سادس إحصاء عام للسكان والسكن**. الجزائر، 2020/2019.
7. Office National des Statistiques (O.N.S.), **cartographie du recensement, instructions aux délègues communaux,** document N°1. Algérie, 1996.
8. France Meslé, Laurent Toulemon, et Jacques Véron. **Dictionnaire de démographie et des sciences de la population.** édition spéciale INED. Amand Colin. Paris, 2011.
9. Office National des Statistiques (O.N.S.), **Statistiques**. Publication trimestrielle. Spécial Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1987. N°13. Algérie, 1987.
10. Dominique TABUTIN, **la collecte des données en démographie: méthodes, organisation et exploitation**, département de démographie. Université Catholique de Louvain. ORDINA Editions. Liège (Belgique), 1984.
11. الجريدة الرسمية الجزائرية على الموقع التالي:
https://www.google.com/search?client=firefox-b- d&q=الجريدة + الرسمية + الجزائرية
12. ولايات الجزائر.(2021، أفريل 27). في موسوعة ويكيبيديا على الرابط التالي: ولايات الجزائر https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ التصفح 24 / 05 / 2021 على الساعة 10: 30د